سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 61.92 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 16ر2 دولار في تـداولات أول أمـس الجمعة ليبلـغ 92ر61 دولار مقابل 08ر64 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفق السعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسـواق العالمية أنهت عقود مزيج برنت تسليم أكتوبر جلسة التداول مرتفعة 89ر1 دولار لتبلغ عند التسوية 89ر61 دولار للبرميل في حين صعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر 71ر1 دولار لتسجل عند التسوية 66ر55 دولار للبرميل.

3.4 مليار دينار العجز المحقق بعد إقتطاع احتياطي الأجيال القادمة

«الشال»: النفقات العامة تخطت تقديرات الموازنة بنحو 349 مليون دينار

ورد في تقرير الشال الأسبوعي عن الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019 : قدم وزير المالية إيجاز صحفي بتاريخ 28 يوليو 2019 إستعرض فيه أرقام إجمالية للحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019a، والأرقام للأسف توحي بإستمرار العلاقة الطردية ما بين الإيرادات، ومعظمها لا تأثير لنا عليه، والنفقات العامة التي ظلت على مدى 5 سنوات عنوان لسياسات الإصلاح من دون أن يطالها أي إصلاح. فالإيجاز يذكر بأن إجمالي الإيرادات المحققة، ونحو 89.6% ضمنها إيرادات نفطية، بلغت 20.558 مليار دينار كويتي مرتفعة من مستوى 16 مليار دينار كويتي في السنة المالية السابقة لها، أي بارتفاع بحدود 28.5%. والمصروفات الفعلية بلغت 21.849 مليار دينار كويتي مرتفعة من مستوى 19.247 مليار دينار كويتي في السنة المالية السابقة لها وبارتفاع بحدود 13.5%، أي ارتفاع نسبي للمصروفات الفعلية بنحو 3 أضعاف المقدر في الموازنة السابقة لها، وكانت زيادة المصروفات الفعلية من الحساب الختامي ما بين السنة المالية 2016/2017 و2017/2018 بحدود 8.7%.

وفي التفاصيل، النفقات العامة في ارتفاع متصل، بينما التوقعات تكاد تُجمع على انخفاض في الإيرادات العامة للسنة المالية الحالية وفي المستقبل بسبب الضغوط إلى الأدنى على إنتاج وأسعار النفط، ولازالت نوعية الإنفاق العام في تردي. فالنفقات العامة التي تخطت تقديرات الموازنة في بداية إعتمادها –قبل أي إعتماد إضافي– بنحو 349 مليون دينار كويتي وتلك سابقة، وضمنها ارتفعت مساهمة النفقات الجارية من 83.2% للسنة المالية السابقة لها، إلى 86.1%، وتدنت مساهمة المصروفات الرأسمالية نسبة وبالمطلق. وارتفع بند المرتبات وما في حكمها والدعومات إلى مستوى غير مسبوق ببلوغهما نحو 16.334 مليار دينار كويتي أو نحو 88.6% من مجمل الإيرادات النفطية الفعلية في سنة جيدة لسوق النفط، ونحو 79.5% من إجمالي الإيرادات العامة. وبينما يمكن إعتبار الارتفاع المطلق في الإيرادات غير النفطية إلى نحو 2.130 مليار دينار كويتي من مستوى 1.717 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2017/2018، نحو 68.3% ضمنها تحت بند إيرادات أخرى، أي غير مُعرف، وذلك يعود إما إلى تشتتها، أي لا مصدر رئيسي لها، أو ضعف في التصنيف لها، وهو عيب محاسبي. ويمكن اعتبار انخفاض حساب العُهد أو رصيدها بنحو 29.5% أمر طيب، ولكن مستواها بعد التخفيض لازال بحدود 4.23 مليار دينار كويتي وهو رقم كبير ويعادل نحو 19.4% من إجمالي نفقات الموازنة المتضخمة، والعُهد مشكلة خُلقت من العدم نتيجة إنفلات السياسة المالية ونظامها المحاسبي.

وتظل تقديرات العجز الفعلي لا علاقة لها بواقع أو علم، فالعجز المحقق في الموازنة كان بحدود 3.346 مليار دينار كويتي بعد إقتطاع المحول لاحتياطي الأجيال القادمة، وهو أمر لا معنى له، فما يُرحل لإحتياطي الأجيال يُخصم من الإحتياطي العام، ينخفض إلى 1.291 مليار دينار كويتي قبل الإقتطاع، وذلك صحيح من الناحية المحاسبية، بينما العجز من الناحية العلمية أعلى بكثير مادام مصدر تمويل الإنفاق إيرادات غير مستدامة. وخلاصة تحليل الحساب الختامي قاطعة، وهي أنه لا علاقة بالمُعلن من سياسات إصلاح مالي واقتصادي بما يحدث على أرض الواقع، وحتى ما يُصنف بأنه إنفاق استثماري، مادام لا يرتبط بخلق فرص عمل مواطنة ومستدامة، لا يُعتبر إنفاق إستثماري.

قامت بتوفير طائرة خاصة لنقل الأزرق إلى مدينة اربيل العراقية.

«الكويتية» تودع منتخب الكويت الوطني المشارك في بطولة غرب آسيا

الخطوط الكويتية خلال توديعها لوفد المنتخب الوطني

غادر وفد منتخب الكويت الوطني لكرة القدم أرض الوطن متجهاً إلى مدينة اربيل في جمهورية العراق الشقيقة وذلك للمشاركة في بطولة غرب آسيا، حيث قامت شركة الخطوط الجوية الكويتية بتخصيص طائرة خاصة للأزرق دعماً للمنتخب الوطني، كما قامت بتوفير كافة سبل الراحة لهم وذلك عبر تخصيص 3 كاونترات لوزن الامتعة في مبنى الركاب رقم 4 لسرعة انهاء اجراءات سفرهم، وتمنت لهم التوفيق وتحقيق نتائج جيدة في البطولة.

وفي هذا الصدد، تقدم نائب رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم ورئيس وفد المنتخب المتجه إلى اربيل السيد/ أحمد عقلة العنزي بجزيل الشكر ووافر الامتنان للخطوط الجوية الكويتية وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة السيد/ يوسف عبدالحميد الجاسم والرئيس التنفيذي المهندس كامل العوضي، وذلك لجهودهم المثمرة ومساعيهم الدؤوبة لخدمة منتخب الكويت الوطني، حيث قامت الخطوط الجوية الكويتية بتوفير طائرة خاصة لوفد المنتخب الوطني المسافر، مشيراً أيضاً إلى الخدمات التي قدمتها الشركة للمنتخب في مبنى الركاب رقم 4 خاصة في منطقة وزن الأمتعة وتوفير كاونترات خاصة لسرعة انجاز اجراءات السفر مما ساعد كثيراً في رفع الروح المعنوية لدى جميع أعضاء الوفد.

وأضاف عقلة: «عودتنا دائماً الخطوط الجوية الكويتية على دعمها للمنتخب الوطني في جميع المحافل الدولية ومنذ زمن طويل وهذا ليس بغريب عليهم، حيث أن لاعبي منتخب الكويت الوطني يشعرون دائماً بالاريحية والطمأنينة خلال سفرهم على متن طائرات الناقل الوطني الخطوط الجوية الكويتية، خاصة أن الكويتية اليوم تنقل المنتخب الوطني في أول مشاركة له منذ رفع الايقاف عن الرياضة الكويتية، حيث يعد ذلك حدث تاريخي نثمنه للخطوط الجوية الكويتية».

وتابع: «أما من الناحية الفنية فإن منتخب الكويت الوطني ليس بالمنتخب السهل ومستعد جيداً للمشاركة بالبطولة وتحقيقها وادخال الفرحة على الشعب الكويتي العظيم لتعود الكويت كما كانت دائماً في تحقيقها للبطولات والانجازات عبر أبنائها الاوفياء».

كما تقدم عقلة بالشكر الجزيل لرئيس اللجنة الاولمبية الشيخ فهد ناصر صباح الاحمد والذي قام بتذليل كافة العقبات أمام المنتخب الوطني وتلبية متطلبات اللاعبين.

من جانبه، قال مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام فايز العنزي: «يسر الخطوط الجوية الكويتية أن تكون داعماً أساسياً لمنتخب الكويت الوطني لمشاركته في بطولة غرب آسيا لكرة القدم، حيث قامت الخطوط الجوية الكويتية بتوفير طائرة خاصة لنقل لاعبي وفد المنتخب الكويتي المشارك عبر طائرة الخطوط الجوية الكويتية كذلك تخصيص رحلة استثنائية لمدينة اربيل العراقية، الامر الذي يؤكد مواصلة الخطوط الجوية الكويتية المستمرة في تشجيع ودعم الشباب الكويتي بكافة المجالات ومنها بلاشك الجانب الرياضي فدعم الأزرق خلال مشاركته في جميع المحافل الدولية والبطولات سيستمر ليعود كما عهدناه بطلاً رافعاً لعلم الكويت في شتى المحافل الرياضية خصوصاً وان الازرق يحمل على صدره كذلك شعار الخطوط الجوية الكويتية (الطائر الأزرق) كراعي رسمي للمنتخب.

وأضاف العنزي: «الخطوط الجوية الكويتية حريصة دائماً على دعم الرياضة والرياضيين وذلك عبر استيراتياجتها وبرامجها للمسؤولية الاجتماعية والتي تسعى دائماً إلى تحقيق أهدافها بما يعود بالمصلحة العامة سواء عليها أو على المجتمع الكويتي، وحيث أن الخطوط الجوية الكويتية تركز على تشجيع كل ما هو جاد ومهم، وتضع ثقتها الكاملة بأبناء الكويت الرياضيين في تحقيق البطولات والانجازات كما عودونا سابقاً خاصة بعد رفع الايقاف عن الرياضة الكويتية واستعداداتهم جيداً للمشاركة في المحافل والبطولات الدولية».

واختتم العنزي تصريحه قائلاً: «نتمنى التوفيق والسداد لمنتخب الكويت الوطني في تحقيق نتائج جيدة وايجابية في البطولة واسعاد الشعب الكويتي بعد غياب كبير عن المشاركة في البطولات خاصة بعد رفع الايقاف عن الرياضة الكويتية، كما يسعد الخطوط الجوية الكويتية أن تكون الناقل لمنتخب الكويت الوطني المشارك في البطولة».

1.4 مليار دينار إيرادات نفطية مفترضة في شهر يوليو

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – يوليو 2019 أنه بانتهاء شهر يوليو 2019، انتهى الشهر الرابع من السنة المالية الحالية 2019/2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يوليو، نحو 64.9 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 9.9 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 18% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 14.9 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يوليو 2019 أدنى بنحو 5.3% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 15.1 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يوليو بما قيمته نحو 1.4 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 17.5 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14.5 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 19.4 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 عجزاً قيمته 3.1 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات أربعة شهور فقط لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

2.4بالمئة نسبة تراجع معدل نمو الودائع بنفس العام

أصول البنوك حققت نمواً بنسبة 4.3 بالمئة في 2018

جاء في تقرير الشال الأسبوعي خلال تعليقه على تقرير الاستقرار المالي 2018 : صدر عن مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي الأسبوع قبل الفائت تقرير الاستقرار المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وهو السابع من نوعه، ويعرض لمؤشرات وتفاصيل تعني تقدماً في النوعية وتقدماً في مستوى الشفافية، وهو أمر يُشكر عليه كلاً من الدائرة المسئولة وبنك الكويت المركزي. وسوف نعرض بإيجاز شديد لبعض المعلومات والمؤشرات التي استعرضها التقرير والتي تؤكد سلامة أوضاع القطاع المصرفي المحلي في الفترة التي غطاها التقرير، فلازال هناك بعض النمو في أعماله، ولازالت المخاطر قليلة.

فالتقرير يؤكد أن أصول البنوك في عام 2018، قد حققت نمواً بنسبة 4.3%، مقارنة بنمو بلغت نسبته 6% في عام 2017، ورغم تساوي عدد البنوك التقليدية والإسلامية، أو خمس بنوك لكل منهما، إلا أن البنوك التقليدية ظلت أكثر هيمنة في امتلاك الأصول، إذ استحوذت على نحو 59.5% من إجمالي تلك الأصول، أما البنوك الإسلامية فتبلغ حصتها نحو 39.6%. وحققت محفظة القروض، وهو النشاط الرئيسي للبنوك، نمواً بنحو 4.9%، مقابل 3.9% في عام 2017، وضمنها سجلت القروض الشخصية نمواً بلغ نحو 7.8%، واستحوذت محفظة تلك القروض على نحو 60.4% من إجمالي الأصول.

وربما صاحب تباطؤ النمو في إجمالي الأصول خفض في قيمها تحسباً لمخاطر، وتزامن مع نمو محفظة القروض، انحسار في نسبة المتعثر منها وللسنة التاسعة على التوالي، لتصل إلى مستويات غير مسبوقة بنسبة 1.6% فقط في عام 2018، وهي أقل من النسبة قبل الأزمة المالية العالمية البالغة 3.8% في عام 2007، وبلغت بعد الأزمة، أي في عام 2009، نحو 11.5%. ورغم انخفاضها القياسي، بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة نحو 254%، بينما كانت نسبة تغطيتها في عام 2017 نحو 230%، وقبل الأزمة المالية العالمية أي في عام 2007 كانت نحو 87%. وتبلغ حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة نحو 56.5%، بما يتناسب تقريباً مع حصتها من إجمالي القروض البالغ نسبتها نحو 56.8%.

وذلك التحسن الملحوظ لم يكن ليحدث لولا تعليمات شطب بعضها واقتطاع مخصصات إضافية بدت حينها غير ضرورية في زمن الرخاء، وتلك سياسات إستباقية حصيفة. يدعم ما تقدم، متانة وضع القطاع المصرفي، فمؤشر كفاية رأس المال بلغ في عام 2018 نحو 18.3%، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من بنك الكويت المركزي والبالغة 13%، وبلغ مستوى الرفع المالي للقطاع 10.3% بينما متطلبات لجنة «بازل» بحدود 3%، وذلك يوفر هامشاً كبيراً للقطاع المصرفي للتوسع في الإقراض.

وتراجع معدل نمو الودائع لدى البنوك الكويتية في عام 2018 ليصل إلى نحو 2.4%، مقارنةً بالنمو الملحوظ الذي بلغت نسبته نحو 7% في عام 2017. وبلغت في نهاية عام 2018 نحو 55.2 مليار دينار كويتي شاملة ملكيات ودائع فروع أو بنوك مملوكة لمصارف محلية في الخارج، بينما بلغت الودائع المحلية ضمنها نحو 79.2% أي ما يعادل 43.7 مليار دينار كويتي، منها نحو 66% ودائع لأجل، وهي نسبة عالية وتمثل عامل استقرار لنشاط البنوك في الإقراض. عزز ذلك وضع الأصول السائلة لدى البنوك لتبلغ نحو 24 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة السيولة الأساسية ضمنها نحو 75.5%.

واستمرت أرباح البنوك الكويتية في تصاعد حيث حققت نمواً في عام 2018 بنحو 18% مقارنة بنمو أقل وبنحو 9% في عام 2017، محققة بذلك أعلى مستوى أرباح للبنوك الكويتية منذ الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع صافي الأرباح المجمعة ليصل إلى نحو 959 مليون دينار كويتي.

979 مليون دينار سيولة البورصة خلال شهر يوليو

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن أداء بورصة الكويت – يوليو 2019 : كان أداء شهر يوليو أكثر نشاطاً مقارنة بأداء شهر يونيو، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة مع أداء موجب للمؤشرات. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 5.8% ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 2.4%. وارتفع أيضاً، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 4.9%، وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 4.8%.

وحققت سيولة البورصة في شهر يوليو مستوى مرتفع مقارنة بسيولة شهر يونيو، حيث بلغت السيولة نحو 979 مليون دينار كويتي مرتفعةً من مستوى 660.2 مليون دينار كويتي لسيولة شهر يونيو. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يوليو بحدود 42.6 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بنحو 16% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر يونيو حين بلغ 36.7 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور السبعة الأولى من العام الجاري (أي في 144 يوم عمل) نحو 4.825 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 33.5 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 135.4% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2018 البالغ نحو 14.2 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 98.9% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.8% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و4 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.5% فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 6.7% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر يوليو 2019، فكانت كالتالي: